

Distr.: General  
25 April 2011  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

### موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١

موجز

انتعشت اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٠ من أعماق "الكساد العظيم" الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وإن كانت تواجه تحديات جديدة في عام ٢٠١١. ومن هذه التحديات عودة أزمة المواد الغذائية والوقود التي تهدد مكاسب التنمية التي كانت تحققت بشق الأنفس، وحدوث انتعاش بطيء في الاقتصادات المتقدمة، وطوفان من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تؤدي هي أيضا إلى حدوث تقلب في أسواق رأس المال، وتراكم في فقاعات الأصول وارتفاع في أسعار الصرف. علاوة على ذلك، فإن الدمار الذي أحدثه الزلزال والتسونامي في اليابان مؤخراً يعيد للأذهان بشكل صارخ ما تتعرض له المنطقة من كوارث طبيعية. إن هذه التحديات تشكل نذيراً بمخاطر حدوث كساد إزاء توقعات تشير، لولا ذلك، إلى حدوث نمو قوي، فيما تبرز المنطقة قطباً نمو في الاقتصاد العالمي.

\* E/2011/100



يتعين على واضعي السياسات، بالإضافة إلى معالجة المخاطر على المدى القريب، مواجهة تحديات إعادة التوازن إلى اقتصادات المنطقة لصالح الاستثمار والاستهلاك على الصعيدين المحلي والإقليمي. وفي حين تشكل الثغرات الواسعة في التنمية متسعا كبيرا لزيادة الطلب على الصعيد المحلي، فإن توطيد التعاون الاقتصادي الإقليمي أساسي أيضا للمحافظة على دينامية الحركة في السنوات المقبلة. ومن المجالات التي تحتاج إلى اهتمام في مجال السياسات تعزيز الروابط بين الأسواق والشعوب من خلال تحسين وسائل النقل، وبناء مؤسسات إقليمية، وتبسيط النقل وتيسير التجارة وإحراز تقدم نحو إنشاء إطار إقليمي في مجال الطاقة.

لم يكن بمقدور أقل البلدان نموا في المنطقة أن تستفيد من الفرص الناشئة التي أتاحت بفضل توسيع الأسواق وتعزيز الروابط، لافتقارها إلى القدرات الإنتاجية. فإلى جانب إنشاء إطار داعم في مجال السياسات العامة على الصعيد الوطني، ينبغي أن يقدم لها شركاء التنمية المساعدة في بناء قدرات إنتاجية.

وتتضمن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١ تقييما للمسائل الحرجة، والتحديات في مجال السياسات العامة، والمخاطر التي ستواجهها المنطقة في الأشهر المقبلة، وتوجز العناصر الأساسية لوضع برنامج في مجال السياسات من أجل الحفاظ على الدينامية وتحقيق التنمية لآسيا والمحيط الهادئ خلال هذا القرن.

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                                                             |
|----|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٤  | أولا - مقدمة .....                                                          |
| ٥  | ثانيا - التعامل مع تباطؤ النمو في الدول المتقدمة النمو .....                |
| ٦  | إدارة تداعيات أزمة الديون الأوروبية .....                                   |
| ٧  | ثالثا - توقعات النمو لعام ٢٠١١ .....                                        |
| ٩  | رابعا - التحديات الرئيسية في المستقبل: حماية النمو من الضغوط الخارجية ..... |
| ٩  | ألف - عودة أزمة الغذاء والوقود: أثر ذلك على الدخل ومستوى الفقر .....        |
| ١٢ | باء - التصدي لتحدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية .....                       |
| ١٣ | جيم - إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة .....                               |
| ١٥ | دال - ما زالت البطالة تمثل شاغلا للفئات الضعيفة .....                       |
| ١٦ | هاء - دعم مصادر الطلب البديلة .....                                         |
| ١٧ | واو - الحوكمة الاقتصادية العالمية الملائمة للتنمية .....                    |
| ١٨ | خامسا - الموصولية لتعزيز التكامل الإقليمي .....                             |
| ٢٤ | سادساً - بناء القدرات المنتجة في أقل البلدان نمواً .....                    |

## أولا - مقدمة

١ - حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ انتعاشا قويا بعد الركود الذي شهدته في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، لكنها لم تخرج بعد تماما من الأزمة. وتتجلى معالم البيئة العالمية في عام ٢٠١١ أشد صعوبة من تلك التي سادت في عام ٢٠١٠، لأنها سوف تتطلب معالجة عدد كبير من التحديات التي ستأتي متزامنة. ونظرا لأن وتيرة الطلب من العالم المتقدم لا تزال بطيئة، تشهد المنطقة مرة أخرى ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية والطاقة، إلى جانب تداعيات مجموعة من الكوارث الطبيعية في المنطقة ترتبت عليها آثار إضافية على كل من النمو الاقتصادي والأسعار. ومع ذلك، فإن التباين في توقعات النمو بوجه عام في المنطقة في السنوات المقبلة، مقارنة بالدول المتقدمة، تشير إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيكون لها دور مركزي، لا من حيث دفع عجلة التنمية فيها فحسب، بل ومن حيث كونها محورا أساسيا للانتعاش العالمي من الركود.

٢ - لقد تعرض انتعاش المنطقة لضغوط في الأشهر الأخيرة بسبب حدوث زيادة كبيرة جدا في أسعار المواد الغذائية والطاقة في العالم وبسبب عودة النمو بقوة. وقد ألحق هذا أضرارا غير تناسية بأفقر الناس وأشدّهم ضعفا في المنطقة، وترك أشد الأثر على مصادر رزقهم. وسوف تتأثر الاقتصادات النامية أيضا بارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما سيرفع تكاليف مدخلات الصناعة التي تجنح في هذه المنطقة إلى شدة الاعتماد على الطاقة.

٣ - وثمة تحد رئيسي آخر ستشهده المنطقة على المدى القصير، وسينشأ بفعل تدابير الإنعاش التي ستتخذها البلدان المتقدمة لتنشيط اقتصاداتها، وهو تأثير حجم السيولة الهائل الذي ضخته تلك البلدان لإنعاش اقتصاداتها. وقد كان لتوقعات النمو المواتية وارتفاع أسعار الفائدة نسبيا في الاقتصادات النامية أن اجتذبت تدفقات كبيرة من حافطات الأوراق المالية من قبل المستثمرين الدوليين إلى أسواق الأصول في المنطقة. وأدت تدفقات رأس المال هذه إلى ضغوط تضخمية وشكلت فقاعات في أسواق الأصول، إلى جانب ارتفاع أسعار الصرف في بعض البلدان.

٤ - لقد تفاقمت هذه المخاطر على المدى القصير بفعل مجموعة من الكوارث الطبيعية. فالزلازل وأمواج التسونامي الكارثية التي ضربت اليابان بدءا من آذار/مارس ٢٠١١، لم تؤثر على البلد نفسه فحسب، بل وعلى المنطقة بكاملها، نظرا لما لليابان من دور محوري في اقتصاد آسيا والمحيط الهادئ المترابط. ومن الكوارث الكبيرة الأخرى حدوث فيضانات في باكستان وزلزال في نيوزيلندا. وقد تعرضت اقتصادات أخرى منتجة للمواد الغذائية، مثل أستراليا والصين والهند وكازاخستان، للجفاف ولهطول أمطار غزيرة، وهو ما أدى إلى

تقلص الإمدادات الغذائية وساهم في ارتفاع الأسعار. وفي واقع الأمر، يبدو أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ بكاملها عانت من هذه الكوارث أكثر مما عاناه غيرها من مناطق العالم<sup>(١)</sup>. لذلك سوف تحتاج البلدان إلى أن تأخذ الأخطار الناجمة عن هذه الكوارث في الحسبان لدى وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وأن تتخذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها.

٥ - لا يزال التحدي الرئيسي الذي تواجهه المنطقة على المدى المتوسط يتمثل في بطء وتيرة الانتعاش في البلدان المتقدمة وفي احتمال ألا يكون له دور ذو شأن في تحريك عجلة النمو في المنطقة كما كان عليه الأمر قبل الأزمة. فاستمرار اعتماد صادرات العديد من الاقتصادات الصغيرة في المنطقة على أسواق البلدان المتقدمة النمو يعني أن معدلات النمو فيها سوف تتأثر. وعلى عكس ذلك، فإن وجود توجه متعاظم نحو التجارة البينية على صعيد المنطقة، تتسم فيه الأسواق بوجود طلب محلي واسع، حري بأن يشكل بديلا، إلى حد ما، عن التصدير إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٦ - هذه الوثيقة تعطي موجزا للنتائج الرئيسية للدراسة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١١. وتحدد أيضا برنامجا للسياسات يغطي التحديات الرئيسية في عام ٢٠١١ وعلى المدى المتوسط، وتبين سبل تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق توثيق الروابط. إضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة الاستقصائية وسائل لزيادة القدرة الإنتاجية لدى أقل البلدان نموا.

## ثانيا - التعامل مع تباطؤ النمو في الدول المتقدمة النمو

٧ - في عام ٢٠١٠، شهدت المنطقة انتعاشا حادا سريعا من حيث النمو. وفي الحقيقة، فقد بدأ النمو يكتسب زخما منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٩ رغم أن العديد من الاقتصادات الموجهة نحو التصدير لم تنتقل إلى الجانب الإيجابي من النمو إلا في الربع الثالث تقريبا. أما في ما يتعلق بأكثر الاقتصادات تأثرا، ففي أعقاب الدعم الحاسم الذي قدم في البداية لتحقيق نمو من خلال حزم التحفيز المالي الضخمة، كان المحرك الرئيسي لانتعاش القطاع الخاص هو استعادة قوة الصادرات. وقد بدأت الاقتصادات المصدرة تستعيد عافيتها بجملة أمور منها،

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تقرير عن الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حماية مكاسب التنمية: الحد من التعرض للكوارث وبناء قدرة على التحمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، (بانكوك، ٢٠١٠). متاح على الموقع:

[www.unescap.org/idd/pubs/Asia-Pacific-Disaster-report-2010.pdf](http://www.unescap.org/idd/pubs/Asia-Pacific-Disaster-report-2010.pdf)

البيع داخل المنطقة إلى الاقتصادات القوية الكبيرة في آسيا والمحيط الهادئ، وفي نهاية المطاف، إلى الاقتصادات المتقدمة النمو التي شهدت تحسن الطلب بدءاً من أواخر عام ٢٠٠٩.

٨ - بعد تحقيق انتعاش قوي في البداية، تعاني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تباطؤ في النمو كان إلى حد ما مسؤولاً عن تراجع أرقام صادرات المنطقة الشهرية في الأشهر الأخيرة.

٩ - سوف تترتب أيضاً على الزلازل وموجات التسونامي التي حدثت مؤخراً في اليابان تداعيات في جميع أنحاء المنطقة. غير أن آثار ذلك قد تكون محدودة. وتشير تقديرات اللجنة إلى أن حدوث تباطؤ بمقدار ١,٠ نقطة مئوية في اليابان، مقارنة بخط أساس لمعدل النمو في عام ٢٠١١، سيؤدي إلى حدوث تباطؤ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عموماً. وسوف تكون أكثر الاقتصادات تأثراً هي سنغافورة (٠,٢٤ نقطة مئوية)، وإندونيسيا (٠,١٦ نقطة مئوية)، وماليزيا وتايلاند (٠,١٣ نقطة مئوية).

### إدارة تداعيات أزمة الديون الأوروبية

١٠ - ينبغي أن تكون الاقتصادات في آسيا والمحيط الهادئ مستعدة لإمكانية حدوث آثار غير مباشرة لأزمة الدين العام في الاقتصادات الأوروبية<sup>(٢)</sup>. وفي الأشهر الأخيرة، أدت عمليات الإنقاذ المقدمة لليونان وأيرلندا والبرتغال، فضلاً عن القلق حول إسبانيا، إلى انخفاض الائتمانات، الذي أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الديون. ولكن لا يزال يتعين على الأسواق المالية العالمية أن تقتنع بهذا الأمر. أما حالات التخلف عن سداد الديون السيادية، فلا تزال مسألة مثيرة للقلق.

١١ - وأما الخطر الذي تواجهه الحكومات في بلدان آسيا والمحيط الهادئ فيمكن في إمكانية أن تؤدي أي عدوى مالية ناجمة عن ذلك إلى حدوث أزمة أخرى في عمليات الإقراض بين المصارف العالمية. وبينما يظل القطاع المصرفي في معظم أنحاء المنطقة متعافياً على المستوى المحلي، فإنه يبقى في بعض الاقتصادات عرضة للصدمات العالمية بسبب اعتماده على الاقتراض من الخارج.

(٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "أزمة الديون الأوروبية، الآثار بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ"، موجز بشأن السياسات لشعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، رقم ٤ (آب/أغسطس ٢٠١٠). متاح على الموقع التالي: [http://www.unescap.org/pdd/publications/me\\_brief/mpdd-pb-4.pdf](http://www.unescap.org/pdd/publications/me_brief/mpdd-pb-4.pdf)

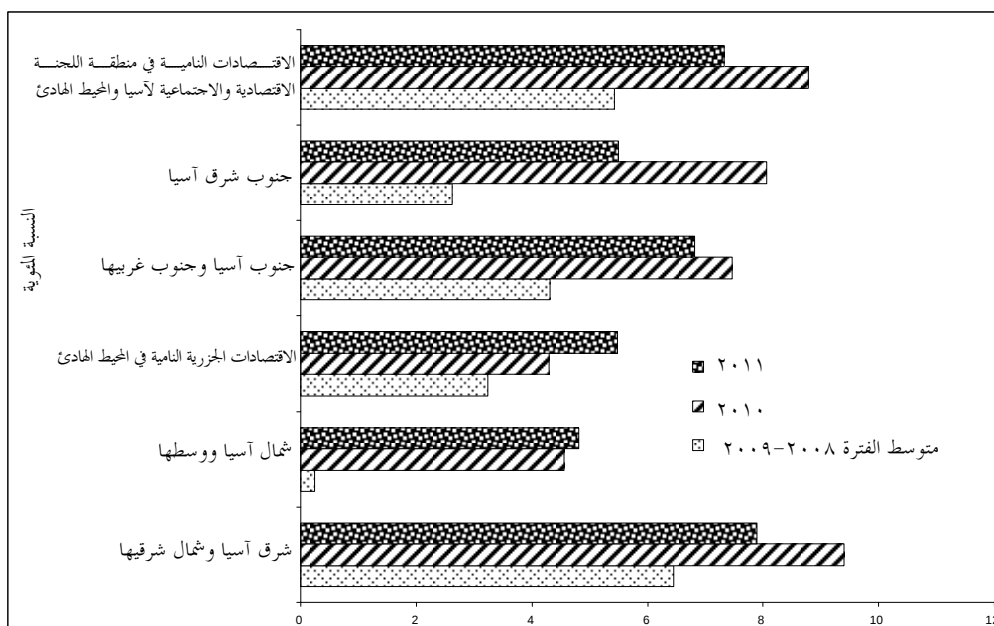
١٢ - في هذا المناخ الذي تكتنفه حالة من عدم اليقين، ينبغي أن يتخذ واضعو السياسات في المنطقة تدابير لحماية اقتصاداتهم من أن تصيبها عدوى أزمة الديون. وينبغي أن تحتفظ الحكومات التي يحتمل أن تشهد عمليات سحب حادة في التمويل الخارجي وأزمة ائتمان، بقنوات تقدم من خلالها لقطاعها المالية دعماً سريعاً في السيولة في حالة حدوث صدمات مالية من الخارج. وفي الوقت الحاضر، يجري إغلاق هذه القنوات التي أنشئت في أعقاب أزمة القروض العقارية، وذلك في ضوء الانتعاش السريع الذي شهدته المنطقة في الأشهر الأخيرة.

### ثالثاً - توقعات النمو لعام ٢٠١١

١٣ - من المرجح أن يبلغ نمو الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١١ بنسبة قدرها ٧,٣ في المائة، مع تقدم عملية الانتعاش. وسيكون معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١١ منخفضاً عما كان عليه في عام ٢٠١٠ حين بلغ ٨,٨ في المائة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو بعد الأزمة في عام ٢٠١٠ بسبب تأثير قاعدة التضخم، وسحب سياسات الحوافز المالية واعتماد سياسات مالية متشددة، وبسبب تباطؤ الانتعاش، إلى حد ما، في الاقتصادات المتقدمة. وسوف تظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشكل المنطقة الأكثر دينامية على مستوى العالم وقاطرة النمو العالمي.

١٤ - ويتوقع أن يكون النمو واسع النطاق في عام ٢٠١١، إذ سيبلغ معدل النمو في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في شرق وشمال شرق آسيا نسبة قدرها ٧,٩ في المائة، وفي شمال ووسط آسيا نسبة قدرها ٤,٨ في المائة، وسيبلغ في الاقتصادات النامية في جزر المحيط الهادئ ٥,٥ في المائة، وفي جنوب آسيا وجنوب غربيها ٦,٨ في المائة، وفي جنوب شرق آسيا ٥,٥ في المائة (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول  
معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،  
٢٠٠٨ إلى ٢٠١١



المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استندت الحسابات إلى مصادر وطنية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (واشنطن العاصمة، آذار/مارس ٢٠١١)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠ (مانايلا، ٢٠١٠)؛ وتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظات: تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ هي تقديرات وتوقعات على التوالي.

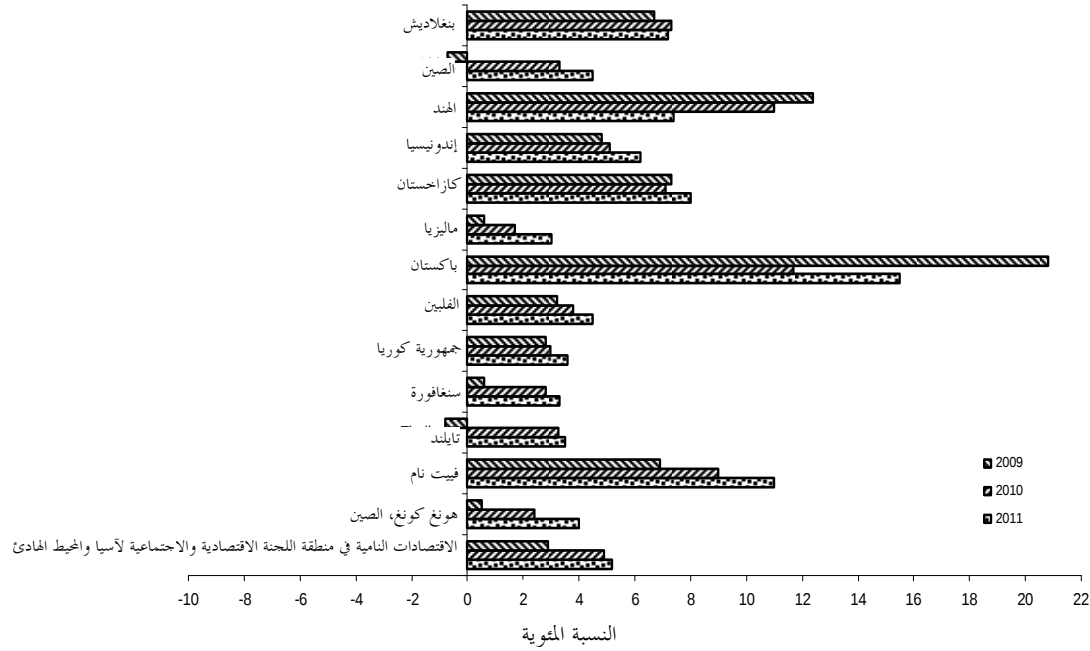
١٥ - يتوقع أن يستمر نمو الاقتصادات النامية الكبرى في المنطقة قويا. ويتوقع أن تكون الصين والهند أسرع الاقتصادات الرئيسية نموا في عام ٢٠١١، بمعدل نمو متوقع قدره ٩,٥ في المائة، و ٨,٧ في المائة على التوالي، تليهما إندونيسيا بمعدل ٦,٥ في المائة. وسوف تستفيد إندونيسيا والهند من ارتفاع مستوى الاستهلاك والاستثمار، أما الصين فمهيأة لأن تستجيب للإجراءات الحكومية لتتوجه نحو اقتصاد يزداد نشاطه بدافع الاستهلاك.

١٦ - وفي عام ٢٠١١، يتوقع أن يشهد معظم الاقتصادات زيادة في معدل التضخم العام (الشكل الثاني). وقد تعكس الضغوط التضخمية، إلى حد ما، استئناف النمو فيها. غير أن التضخم سيحدث أيضا نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وهو ما تترتب عليه آثار ضارة بوجه خاص على الفقراء والضعفاء. علاوة على ذلك، هناك مخاطر كبيرة ناجمة عن

تدفق رؤوس الأموال الذي يحدثه فائض السيولة في العالم. وفي مواجهة ذلك، شددت عدة اقتصادات سياساتها النقدية، وهو ما ينضاف إلى الضغوط التي يتعرض لها النمو.

الشكل الثاني

تضخم أسعار الاستهلاك<sup>(١)</sup> في اقتصادات نامية مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٩-٢٠١١



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: استنادا إلى الشكل ٢ أعلاه.

ملاحظات: معدلات التضخم لعام ٢٠١٠ هي تقديرات، وأما معدلات التضخم لعام ٢٠١١، فهي توقعات (في ٢ آذار/مارس ٢٠١١). وتشمل الاقتصادات النامية في المنطقة ٣٧ اقتصادا (باستثناء بلدان آسيا الوسطى) وتستند هذه الحسابات إلى المتوسط المرجح لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ (بأسعار عام ٢٠٠٠).

(أ) التغيرات في مؤشر أسعار الاستهلاك.

## رابعاً - التحديات الرئيسية في المستقبل: حماية النمو من الضغوط الخارجية

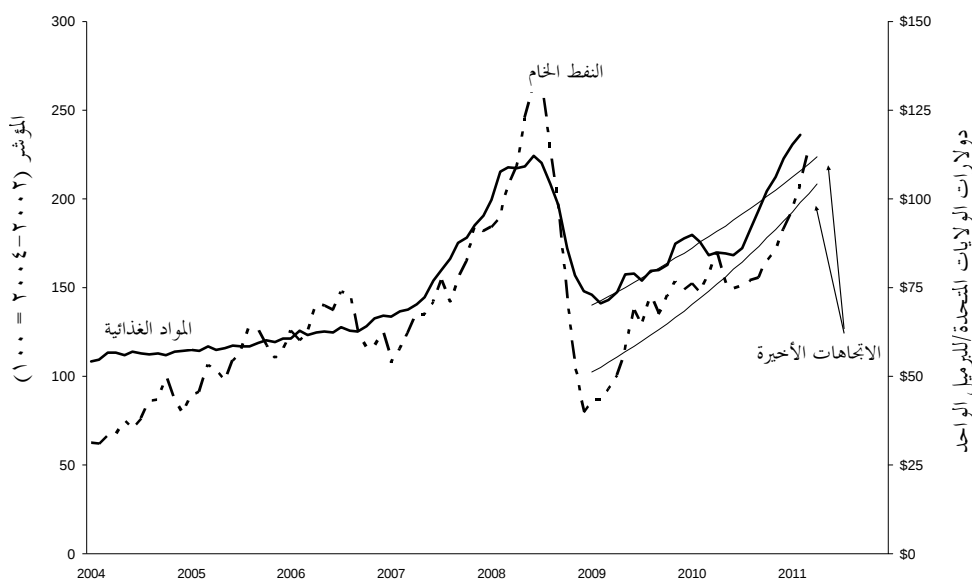
### ألف - عودة أزمة الغذاء والوقود: أثر ذلك على الدخل ومستوى الفقر

١٧ - بدأ ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية يبرز باعتباره مسألة مثيرة للقلق إلى حد خطير في معظم أنحاء المنطقة على نحو يعيد إلى الأذهان ما حدث في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨،

قبل بداية الأزمة المالية مباشرة. وقد بقيت أسعار المواد الغذائية والنفط في العالم، منذ عام ٢٠١٠، تتخذ اتجاهها تصاعديا مستمرا ومتزامنا. وقد تجاوز مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ رقمه القياسي السابق الذي بلغه في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل الثالث). وواصل المؤشر، منذ تخطيه ذلك المستوى القياسي، تسجيل أرقام قياسية جديدة في عدد من الشهور التي تلت ذلك، مع ما ترتب على ذلك بصورة متعاضمة من آثار وخيمة على معيشة الفقراء، وساهم في إحداث اضطرابات اجتماعية في جميع أنحاء العالم. وقد ظلت أسعار النفط، منذ عام ٢٠١٠، ترتفع أيضا بسرعة، مع زيادة الطلب العالمي الناجم عن انتعاش النمو في الأسواق الناشئة، إلى جانب حدوث عدد من الصدمات في مجال العرض، ولا سيما بسبب عدم الاستقرار الجغرافي السياسي في الشرق الأوسط.

### الشكل الثالث

#### مؤشر أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط الخام، ٢٠٠٤-٢٠١١



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بناء على بيانات أسعار المواد الغذائية المستمدة من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي متاحة على الموقع: [www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en/](http://www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en/). وأسعار النفط (أوروبا: السعر في الموقع لنفط برنت)، متاح على موقع إدارة معلومات الطاقة للولايات المتحدة، [www.eia.doe.gov/dnav/pet/pet\\_pri\\_spt\\_s1\\_d.htm](http://www.eia.doe.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm).

١٨ - تشير تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن هناك احتمالاً بأن تؤدي الزيادة في أسعار الطاقة إلى خفض النمو بنسبة تصل إلى نقطة مئوية واحدة في بعض الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإلى زيادة الضغط على التضخم، وأن تؤثر سلباً على الحسابات الجارية (انظر الجدول ١). وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة التكاليف على الصناعات المحلية، في حين سترفع أسعار الواردات وتخفض الطلب على الصادرات. إضافة إلى ذلك، سوف تتأثر الشركات بما سيحدث من تباطؤ في الصادرات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة نتيجة لتقلص حجم الاستهلاك في هذه الاقتصادات في ضوء ارتفاع تكاليف الطاقة.

#### الجدول ١

#### موجز آثار أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

| البلدان                                      | زيادة أسعار النفط بمقدار ١٠ دولارات |        |                                               | زيادة أسعار النفط بمقدار ٢٥ دولاراً |        |                                               |
|----------------------------------------------|-------------------------------------|--------|-----------------------------------------------|-------------------------------------|--------|-----------------------------------------------|
|                                              | نمو الناتج                          | التضخم | نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي | نمو الناتج                          | التضخم | نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي |
| الصين                                        | -٠,١٣                               | ٠,٢٨   | -٠,١٧                                         | -٠,٣٦                               | ٠,٧٧   | -٠,٤٩                                         |
| الهند                                        | -٠,٢٣                               | ٠,٥٢   | -٠,١٦                                         | -٠,٦٤                               | ١,٤٦   | -٠,٤٧                                         |
| إندونيسيا                                    | -٠,١٨                               | ٠,٢٦   | -٠,٠٦                                         | -٠,٤٩                               | ٠,٧٣   | -٠,١٥                                         |
| ماليزيا                                      | -٠,١٦                               | ٠,٣٣   | -٠,٢٣                                         | -٠,٤٤                               | ٠,٩٢   | -٠,٦٨                                         |
| الفلبين                                      | -٠,٢٧                               | ٠,٣٩   | -٠,١٤                                         | -٠,٧٥                               | ١,٠٩   | -٠,٣٩                                         |
| جمهورية كوريا                                | -٠,٢٣                               | ٠,٣٤   | -٠,١٦                                         | -٠,٦٤                               | ١,٤٦   | -٠,٤٧                                         |
| سنغافورة                                     | -٠,٣٣                               | ٠,٢٦   | -٠,٢٤                                         | -٠,٩١                               | ٠,٧٤   | -٠,٦٨                                         |
| تايلند                                       | -٠,٢٢                               | ٠,١٩   | -٠,٣٧                                         | -٠,٦٢                               | ٠,٩٤   | -١,٠٦                                         |
| البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ | -٠,١٧                               | ٠,٣١   | -٠,٢٥                                         | -٠,٤٧                               | ٠,٨٧   | -٠,٧٣                                         |

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: أجريت الحسابات في إطار نموذج مؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي.

ملاحظات: في سياق افتراضات خط الأساس بأن يكون سعر نفط برنت الخام هو ١٠٥ دولارات للبرميل الواحد؛ وتظهر الآثار في شكل اختلافات في النسبة المئوية المطلقة عن سيناريو خط الأساس.

١٩ - الأمر الذي سيكون له تأثير مباشر أكبر على الفقراء والضعفاء هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية. فقد زادت أسعار المواد الغذائية في مختلف البلدان، منذ عام ٢٠٠٩، بنسبة تصل إلى ٣٥ في المائة. وتشير تقديرات اللجنة إلى أن هناك ١٩,٤ مليون شخص آخرين في

المنطقة وقعوا في براثن الفقر بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠١٠. ووضعت اللجنة أيضا تقديرات بشأن ما سترتب على عدد من السيناريوهات المحتملة لأسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة من آثار على الفقراء في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢). وفي إطار أكثر السيناريوهات تشاؤما، أي تلك التي ستحدث فيها زيادات أخرى في أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط، حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠١١ لتتجاوز التضخم في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بمقدار ضعف المعدل في عام ٢٠١٠، وسيبلغ متوسط سعر النفط ١٣٠ دولارا للبرميل الواحد، يمكن أن يظل ٤٢,٤ مليون شخص آخرين يعيشون في فقر. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى خسارة ما يصل إلى خمس سنوات من الجهود التي يبذلها العديد من البلدان لتحقيق الهدف الإنمائي ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، ومنها أقل البلدان نموا، مثل بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال.

## الجدول ٢

### تأثير مختلف سيناريوهات أسعار المواد الغذائية الأساسية (بالملايين)

| السيناريو ١                                                                                          |     |         | السيناريو ٢                                                                                         |      |         | السيناريو ٣                                                                                         |      |         |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|------|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|------|---------|
| زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠١١ بمقدار نصف معدل عام ٢٠١٠ وبلغ سعر النفط ١٠٥ دولارات |     |         | زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠١١ بمقدار ضعف معدل عام ٢٠١٠ وبلغ سعر النفط ١١٥ دولارا |      |         | زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠١١ بمقدار ضعف معدل عام ٢٠١٠ وبلغ سعر النفط ١٣٠ دولارا |      |         |
| حضر                                                                                                  | ريف | المجموع | حضر                                                                                                 | ريف  | المجموع | حضر                                                                                                 | ريف  | المجموع |
| ٠,١                                                                                                  | ١,٣ | ١,٥     | ١,٥                                                                                                 | ٣,٧  | ٥,١     | ٣,٩                                                                                                 | ١٣,٩ | ١٧,٨    |
| ١,٩                                                                                                  | ٦,٥ | ٨,٣     | ٢,٦                                                                                                 | ١٢,٥ | ١٥,١    | ٣,٦                                                                                                 | ٢١,٠ | ٢٤,٦    |
| ٢,٠                                                                                                  | ٧,٨ | ٩,٨     | ٤,١                                                                                                 | ١٦,٢ | ٢٠,٢    | ٧,٦                                                                                                 | ٣٤,٨ | ٤٢,٤    |

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات مستمدة من موقع Global information and early warning system، ومجموعة بيانات البنك الدولي المتعلقة بدinamيات توزيع الدخل في العالم (Global Income Distribution Dynamics).  
ملاحظات: قد لا تتفق تفاصيل الأرقام مع المجموع بسبب التقريب.

## باء - التصدي لتحدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية

٢٠ - رهنا بحجم تأثير التضخم في أسعار المواد الغذائية على أسعار المنتجات الأخرى، وعلى المطالب المتصلة بذلك في ما يتعلق بالأجور، يرجح أن تستجيب الحكومات بوضع سياسات نقدية في هذا الشأن. غير أنها سوف تحتاج أيضا إلى معالجة أسباب الزيادة في

أسعار المواد الغذائية في جانب العرض وإلى الحد من تأثير تلك الزيادة على الفقراء والشرائح الضعيفة من المجتمع.

٢١ - ينبغي أن تشمل التدابير المتخذة لمعالجة أسباب الزيادة في أسعار المواد الغذائية ما يلي: أولاً، التعاون في وضع قواعد على الصعيد الدولي للحد من المضاربات المالية في أسعار السلع الأساسية. فإذا اقتصر وضع القواعد على الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، فيمكن أن يصرف هذا التجارة ببساطة نحو ولايات قضائية أخرى. لذا يجب أن تكون هذه الجهود عالمية من خلال منتديات من قبيل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين.

٢٢ - ثانياً، ينبغي أن يعالج تقلب أسعار الحبوب الغذائية باستخدام المخزونات الاحتياطية لمواجهة التقلبات الدورية. ثالثاً، ينبغي حماية الفئات الضعيفة من السكان، باعتماد نظم عامة لتوزيع الأغذية، وينبغي تعزيز الحماية الاجتماعية باستخدام قسائم الطعام أو مخططات هادفة بشأن تحويل الدخل<sup>(٣)</sup>، إلى جانب تخفيض الأسعار، بخفض التعريفات الجمركية والضرائب. ويمكن أن تساعد وجبات منتصف اليوم، التي تقدم بالفعل في العديد من المدارس، في حماية الأمن الغذائي للأطفال أيضاً.

٢٣ - وأخيراً، ينبغي، في المدى المتوسط، بذل جهود لإظهار استجابة على جانب العرض، بالعمل على عكس اتجاه الإهمال الذي تتعرض له الزراعة في السياسات العامة، بزيادة الدعم المقدم للبحوث الزراعية والتنمية والإرشاد، وتيسير الحصول على الائتمان والمداخلات الأخرى، من أجل التشجيع على قيام ثورة خضراء جديدة تستند إلى كثافة المعرفة وتجعل الزراعة أكثر قدرة على التحمل بيئياً.

٢٤ - على الصعيد الإقليمي، يمكن إدارة صدمات الأسعار بشكل تعاوني بإنشاء مخزونات للأغذية على الصعيد الإقليمي، مثل مبادرة احتياطي الأرز لمجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الرئيسية الثلاثة، ومصرف المواد الغذائية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويمكن أن يستفيد الإنتاج الزراعي أيضاً من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال نقل المعارف والتكنولوجيا.

## جيم - إدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة

٢٥ - نتيجةً للسياسات النقدية التيسيرية وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة النمو، يُحول المستثمرون اهتمامهم بدلاً منها إلى الاقتصادات النامية. فضلاً عن قيام

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.F.12).

المؤسسات المالية بإعادة تخصيص الأموال الموجودة، ظهرت مرة أخرى "مبادلة العملات" المتنامية، التي تستخدم أموالاً مقترضة بعملات أجنبية لاستثمارها في عملات ذات عائد أعلى في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٦ - وتشمل تلك الاستثمارات إيداعات من العملات في مصارف محلية، واستثمار بحافظات في أسواق السندات والأسهم، وإصدارات لسندات الشركات وأسهمها، إلى جانب إقراض المصارف الداخلية وفروعها المحلية. وقد وصلت أسواق الأسهم بالفعل في جمهورية كوريا والفلبين وتايلند، على سبيل المثال، إلى أقصى حدود بلغتها قبل الأزمة. وتحول كثير من المستثمرين أيضاً إلى العقارات، سواء في الاقتصادات الناشئة مثل الصين، أو في الاقتصادات العالية الدخل مثل هونغ كونغ، الصين، وسنغافورة. ونتيجة لذلك، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعض زيادات أسعار العقارات حدة في العالم.

٢٧ - ولدى كثير من الاقتصادات في المنطقة فوائض في حساباتها الجارية، من شأنها أن تحدث ضغوطاً صعودية على أسعار العملات. ولكن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة أحدثت ضغوطاً إضافية لرفع أسعار العملات، على مختلف الاقتصادات، بما فيها الاقتصادات التي تعاني من عجز في الحساب الجاري، مثل الهند. وقد ارتفعت قيمة أغلب العملات الكبرى في المنطقة كثيراً منذ عام ٢٠٠٩. وثم إن ازدياد قوة العملات يزيد من صعوبة معالجة التحديات الناجمة عن عجز الحساب الجاري، من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي<sup>(٤)</sup>.

٢٨ - وقد حاولت الاقتصادات تأمين أنفسها من خطر تدفقات رأس المال المفاجئة إلى الخارج، عن طريق تكوين احتياطات من العملات الأجنبية. ولكن هذه الاحتياطات قد تكون غير كافية. ويشير مقياس للضعف، وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى أن احتياطات عدد من البلدان تتجاوز كثيراً إجمالي التزاماتها الخارجية العامة<sup>(٥)</sup>. فضلاً عن أن تكوين الاحتياطات ليس وثيقة تأمين مضمونة، فإنه باهظ التكلفة أيضاً، وهو ثاني أفضل حل لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة.

(٤) انظر Yilmaz Akyuz, "Capital Flows to Developing Countries in a Historical Perspective: Will the Current Boom End in a Bust?", South Centre Research Paper, 37 (2011). متاح على الموقع التالي: [www.southcentre.org/index.php?option=com\\_docman&task=doc\\_download&gid=1974&Itemid=182&lang=es](http://www.southcentre.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=1974&Itemid=182&lang=es).

(٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

٢٩ - وينبغي اعتبار ضوابط رأس المال عناصر مهمة لمجموعة أدوات السياسات المستخدمة لتخفيض تقلب تدفقات رؤوس الأموال، حسب ما أوصت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من قبل<sup>(٦)</sup>. وقد فرض بعض الاقتصادات في المنطقة ضوابط على رأس المال على مدار العام الماضي، وهو نهج يؤيده الآن صندوق النقد الدولي ذاته<sup>(٦)</sup>. وينبغي للاقتصادات المتقدمة النمو أيضا أن تؤيد فرض تلك الضوابط، مع اتخاذ تدابير من جانبها هي أيضا؛ على سبيل المثال، بفرض ضرائب على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، وكذلك بفرض اشتراطات عالية الهامش على مشتقات العملات الأجنبية التي تحاكي التدفقات الفعلية إلى الخارج<sup>(٧)</sup>.

## دال - ما زالت البطالة تمثل شاغلا للفئات الضعيفة

٣٠ - أحدث النمو في المنطقة انتعاشاً في كثير من أسواق العمل، ولكن ما زالت توجد شواغل حادة بشأن نوعية الوظائف وهشاشة أوضاع العاملين. وسوف تحتاج الاقتصادات الأكثر تقدماً في المنطقة، التي لم تعد فيها أسواق العمل إلى مستويات ما قبل الأزمة، أيضا إلى سياسات تعزز النمو الذي يوفر وظائف عديدة. بيد أن مستويات البطالة في أغلب البلدان كانت في عام ٢٠١٠ أقل منها في عام ٢٠٠٩.

٣١ - وأما أكثر المشاكل خطورة فهي تلك التي يواجهها الشباب، الذين تزيد احتمالات البطالة لديهم بمقدار ٣,٢ أمثال ما يواجهه الكبار. وترتفع هذه النسبة في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ إلى ٤,٧، وهي أعلى نسبة بين المناطق دون الإقليمية في العالم. وما زال حوالي ١,١ بليون عامل في أنحاء المنطقة يعملون في وظائف معرضة للمخاطر. على سبيل المثال، يعيش ٤٧ في المائة من العمال مع عائلاتهم بأقل من دولارين يوميا، ويعيش ٢٣ في المائة من العمال في حرمان شديد بأقل من ١,٢٥ دولار يوميا.

٣٢ - وبينما تنتعش أسواق العمالة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويسعى واضعو السياسات إلى إعادة التوازن لاقتصاداتهم، سوف يتعين عليهم أن يركزوا بصورة أكبر على جودة الوظائف والدخول. وينبغي أن يهدف أي إطار اقتصادي كلي لما بعد الأزمة إلى

(٦) صندوق النقد الدولي، "IMF develops framework to manage capital inflows", IMF Survey, 5 April 2011، متاح على الموقع التالي: <http://ftalphaville.ft.com/blog/2011/03/28/529131/more-on-uncertainty-and-capital-controls/>.

(٧) انظر على سبيل المثال: Stephany Griffith-Jones, and Kevin P. Gallagher, "Curbing hot capital flows to protect the real economy", *Economic and Political Weekly*, January 2011, pp. 12-14. [http://ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/Griffith-Jones\\_GallagherEPWJan11.pdf](http://ase.tufts.edu/gdae/Pubs/rp/Griffith-Jones_GallagherEPWJan11.pdf).

تحقيق عمالة كاملة للرجال والنساء، باعتبار ذلك هدفاً أساسياً للسياسات العامة، إضافة إلى تناوله أهداف النمو الاقتصادي، والتضخم، وتحقيق مالية عامة مستدامة. وبينما تعيد البلدان في المنطقة النظر في سياساتها المالية، واستدامتها، فمن الأمور الحاسمة أن تدمج فيها عنصرا اجتماعيا أساسيا. وإضافة إلى الحد من حالة انعدام الأمن بين الفقراء، فإن تحسين الحماية الاجتماعية يمكن أن يدعم البلدان في جهودها المبذولة لإعادة التوازن لمصادر النمو. وقد دفعت الأزمة بعض البلدان في المنطقة، ومن بينها ماليزيا والفلبين، إلى النظر في إنشاء نظم للتأمين ضد البطالة، بينما وسعت الهند نطاق نظامها الوطني لضمان العمالة في المناطق الريفية.

## هاء - دعم مصادر الطلب البديلة

٣٣ - يعد التحدي الأساسي الذي تواجهه الاقتصادات في المنطقة في الأجل المتوسط، هو الاستعاضة بالطلب المحلي، إلى حد ما، عن الطلب من الاقتصادات المتقدمة النمو<sup>(٨)</sup>. فلن يحافظ ذلك على النمو فحسب، بل سيساعد أيضا على الحد من الاختلالات على الصعيد العالمي. أما على الصعيد الوطني، فإن تقليل الاعتماد على استهلاك المنتجات من العالم المتقدم النمو سوف يعني زيادة الطلب على المنتجات المحلية في الاقتصادات الكبرى، وكذلك تشجيع التجارة داخل المنطقة ذاتها. وفي شرقي آسيا، وعلى وجه الخصوص في الصين، فإن النقص الرئيسي هو في الاستهلاك، بينما يتجلى في الاستثمار في جنوب شرقي آسيا.

٣٤ - إن تعزيز الاستهلاك على الصعيد المحلي جدير بأن يزيد من معدلات الاستهلاك لدى الفقراء، وأن يوفر كذلك برامج للحماية الاجتماعية تمكنهم من تقليل المدخرات التحوطية لتغطية احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليم. وفي حالة الاستثمار، يجب توجيه الأموال إلى تضيق الثغرات الإنمائية، ولا سيما في الهياكل الأساسية. وإلى جانب استخدام الموارد المحلية بغرض الاستثمار، يجب أن تكون البلدان أيضا قادرة على الاستفادة من الاحتياطات الكبيرة من العملات الأجنبية لدى المنطقة، عن طريق إنشاء آلية إقليمية لتمويل الهياكل الأساسية. وتشير تقديرات دراسة أجريت مؤخرا إلى أن احتياجات منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الهياكل الأساسية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ تبلغ حوالي ٨ تريليون دولار (٥,٤ تريليون دولار للقدرات الجديدة و ٢,٦ تريليون دولار لاستبدال الهياكل الأساسية القديمة)،

(٨) للاطلاع على مناقشة مستفيضة للقضايا التي أوجزت في هذا القسم، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.2)، الفصل ٣.

أي ٨٠٠ بليون دولار سنوياً<sup>(٩)</sup>. ويمكن أن تؤدي آلية تمويل إقليمية في هذا السياق دور الوسيط لتوظيف احتياطات المنطقة من العملات الأجنبية البالغة ٥ تريليون دولار لتلبية احتياجاتها من الهياكل الأساسية التي لم تلبّ. ويتمثل أحد الخيارات، في هذا الصدد، في إنشاء صندوق لتنمية الهياكل الأساسية تديره مؤسسة إقليمية. وإذا استخدم ذلك الصندوق ٥ في المائة فقط من احتياطات المنطقة، فسيتمكن لديه رأس مال أولي قدره ٢٥٠ بليون دولار، إلى جانب إمكانية الاقتراض من المصارف المركزية. وستحتاج المنطقة أيضاً إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص، عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال. وتوجد فرصة متاحة للاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً لإقامة صناعات جديدة أكثر مراعاة للبيئة، ولتوفير الطاقة والموارد، وتقديم منتجات أيسر تكلفة على الفقراء، مع المحافظة على النمو وتحسين الاستدامة البيئية.

## واو - الحوكمة الاقتصادية العالمية الملائمة للتنمية

٣٥ - اعتمدت مجموعة العشرين إطاراً لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن<sup>(١٠)</sup>. ويمكن أن تساهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ كثيراً في ذلك، عن طريق تشجيع الطلب العالمي الإجمالي، مع معالجة أكثر الاحتياجات الإنمائية للمنطقة إلحاحاً. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ثمانية أعضاء في مجموعة العشرين، يمكنهم تنسيق مواقفهم لضمان أن يلبي الهيكل المالي الدولي الجديد الاحتياجات الإنمائية للمنطقة. ويمكن أن تواصل مجموعة العشرين تحسين مصداقيتها وفعاليتها عن طريق تطوير آليات للتشاور مع البلدان غير الأعضاء، مثل ما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بترتيبه قبل القمة التي عقدت في سيول. ومن المقترحات المهمة، في هذا الصدد، إنشاء عملة احتياطية تقوم على حقوق السحب الخاصة ويمكن إصدارها على نحو معاكس للدورات الاقتصادية؛ وفرض ضريبة عالمية على المعاملات المالية لجمع الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب تخفيف حدة تدفقات رأس المال المتوسطة الأجل؛ ووضع أنظمة دولية للحد من قيام القطاع المالي بمخاطر مفرطة. وينبغي أن تتخذ مجموعة العشرين أيضاً تدابير لتخفيف حدة تقلب أسعار المواد الغذائية والنفط، التي تسبب خللاً كبيراً في عملية التنمية. وفي حالة تقلب أسعار المواد الغذائية، يمكن أن تتخذ مجموعة العشرين إجراءات لتنظيم نشاط المضاربة بأسعار السلع الغذائية ولوضع

(٩) مصرف التنمية الآسيوي ومعهد مصرف التنمية الآسيوي، Infrastructure for a Seamless Asia (Tokyo, Asian Development Bank Institute, 2009). متاح من الموقع التالي: <http://www.adbi.org/book/2009/09/15/3322.infrastructure.seamless.asia/>

(١٠) انظر Leaders' Statement, the Pittsburgh Summit, 24 and 25 September 2009. متاح من الموقع التالي: [www.pittsburghsummit.gov/mediacenter/129639.htm](http://www.pittsburghsummit.gov/mediacenter/129639.htm)

قواعد لتحويل الحبوب إلى وقود أحيائي. ويمكنها تعجيل وتيرة تنفيذ مبادرة لاكيلا للأمن الغذائي، التي تضمنت توفير التمويل للبلدان النامية لأغراض الأمن الغذائي. وفي مجال تقلب سعر النفط، يمكن أن تضع مجموعة العشرين، التي تمثل كبار مستهلكي النفط، سعرا مرجعيا "عادلا" للنفط مع البلدان المنتجة للنفط، وأن تتوصل إلى اتفاق لتقييد حركة سعر النفط في إطار محدود حوله. ومن التدابير الإضافية لتخفيف حدة التقلب في أسواق النفط أن تستحدث مجموعة العشرين احتياطا استراتيجيا عالميا وتستخدمه على نحو معاكس للدورات الاقتصادية. ويمكن أن تواصل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في هذا المجال وفي غيره، تحقيق تكامل في الإجراءات التي تتخذها وتنسيق تلك الإجراءات.

## خامسا - الموصولية لتعزيز التكامل الإقليمي

٣٦ - يمكن تعزيز الطلب الإقليمي عن طريق زيادة التكامل الاقتصادي، الذي تدفعه اقتصادات كثيرة السكان وسريعة النمو، مثل الصين والهند، تستطيع أسواقها المحلية النشطة أن تفيد أيضا جيرانها الأصغر والأفقر. ولكن ذلك لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به. فالمد المتنامي من فرص التنمية لن يرفع جميع السفن إذا كانت هناك حواجز تفصل بين مياه تلك السفن. ويمكن أن تتخذ تلك العوائق، على سبيل المثال، شكل تدابير تقييدية غير جمركية، وإجراءات جمركية معقدة وتستهلك وقتا طويلا، واختلافات في الأنظمة، وضعف الهياكل الأساسية للنقل. ونتيجة لذلك، قد تتوقف الفرص الهائلة التي أوجدتها المراكز الأكثر نشاطا عند حدودها الوطنية.

### التجارة داخل المنطقة الواحدة

٣٧ - توسعت التجارة داخل المنطقة الواحدة فيما بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوتيرة أسرع من توسع تجارتها على الصعيد العالمي، مما جعل حصتها تصل إلى حوالي ٥٢ في المائة عام ٢٠٠٨. ويبين التحليل الوارد في الدراسة الاستقصائية أن إمكانيات التجارة داخل المنطقة الواحدة ما زالت غير مستغلة استغلالا كاملا، ويرجع ذلك في جزء منه إلى ارتفاع تكاليف التجارة، التي لا تشمل فقط التعريفات الجمركية للواردات بل وإجراءات الجمارك الشاقة والقيود المفروضة على حركة المركبات والقطارات عبر الحدود.

٣٨ - وتتضح إمكانيات زيادة التجارة من مدى جوانب التكامل بين المناطق دون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي داخلها، ولا سيما بين شرقي آسيا وشمال شرقيها وجنوب شرقيها، وفي داخل شرقي آسيا وشمال شرقيها. ومن المثير للاهتمام أن جوانب التكامل التجاري في أربع مناطق من المناطق دون الإقليمية الخمس مع المناطق دون الإقليمية الأخرى

أكبر مما هي في داخل المناطق دون الإقليمية ذاتها. ولذلك ينبغي أن يركز التكامل الإقليمي لا على تعميق التكامل داخل المناطق دون الإقليمية فحسب، بل وعلى تنمية الصلات التجارية فيما بين مختلف المناطق دون الإقليمية.

### الاستثمار المباشر الأجنبي داخل المنطقة الواحدة

٣٩ - كانت أغلبية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الماضي تأتي من البلدان المتقدمة النمو، ولكن نسبة متزايدة تأتي في الوقت الحاضر من البلدان النامية. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت الصين والهند وماليزيا والاتحاد الروسي وسنغافورة مصادر مهمة للاستثمار المباشر الأجنبي. وتنحو الشركات عبر الوطنية من هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية في المنطقة إلى أن تستثمر في بلدان مجاورة لها ظروف ومؤسسات اقتصادية مشابهة - مما يساهم باستثمارات وخبرة تكنولوجية هناك حاجة ماسة إليها، ويمكن أن تحسن القدرات الإنتاجية للبلدان ذات الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك، يحصل كثير من البلدان المنخفضة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على معظم الاستثمار المباشر الأجنبي بها من بلدان نامية أخرى في المنطقة.

### الترتيبات التجارية التفضيلية

٤٠ - ظلت البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نشيطة جدا في السعي إلى وضع ترتيبات تجارية تفضيلية في السنوات القليلة الماضية، وكانت طرفا في ١٧٠ منها في نهاية عام ٢٠١٠. ونظرا للطبيعة الثنائية ودون الإقليمية لتلك الاتفاقات، فإنها تساهم في إيجاد سوق متكاملة وأوسع نطاقا وموحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتوجد مبادرتان مهمتان في ذلك الاتجاه، هما اتفاق التجارة الحرة لشرقي آسيا، والشراكة الاقتصادية الشاملة لشرقي آسيا.

٤١ - وبصفة خاصة، فإن الشراكة الاقتصادية الشاملة، التي تغطي حوالي ٨٠ في المائة من سكان المنطقة ونتاجها المحلي الإجمالي، يمكن أن تشكل نواة لمنطقة تجارة حرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويمكن أن تنضم إليها بلدان أخرى في المنطقة. وهناك خيار تكميلي يتمثل في إنشاء إطار إقليمي للربط بين مختلف المجموعات دون الإقليمية في ترتيب تفضيلي. وبوصف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتدى إقليمي واسع النطاق، فيمكنها تيسير نشوء ترتيبات أوسع نطاقا في المنطقة. وبالنظر إلى تنوع مستويات التنمية في المنطقة، يجب أن لا تتضمن ترتيبات التجارة الإقليمية أحكاما للمعاملة الخاصة والتفضيلية فقط، بل وأن تشمل أيضا تعاونا اقتصاديا لتضييق الثغرات في التنمية.

## وصلات النقل

٤٢ - أدى نمو الصادرات إلى حدوث توسع سريع في النقل البحري. واعتباراً من عام ٢٠٠٩ أصبح لآسيا أكبر خمسة موانئ حاويات الشحن في العالم، وهي سنغافورة وشنغهاي وهونغ كونغ، الصين، وشيترن وبوسان؛ وشكلت هذه الموانئ معاً ٢٣ في المائة من مجموع موانئ حاويات الشحن في العالم. ونتيجة لذلك تركّز جزء كبير من النمو الاقتصادي حول الموانئ البحرية الكبرى، حيث افتتح الكثير من الحكومات مناطق اقتصادية خاصة أو مناطق لتجهيز الصادرات. وفي نفس الوقت، بقيت مساحات واسعة من الأراضي الداخلية متخلفة النمو نسبياً. فلا يزال نقل البضائع إلى المناطق الداخلية من بعض البلدان وفيما بين البلدان أمراً مكلفاً بسبب طول المسافات وارتفاع تكاليف تشغيل الشاحنات بسبب سوء حالة الطرق وتهالك المركبات وارتفاع تكاليف عمليات إعادة شحن السلع بين الشاحنات، فضلاً عن تعقيدات إجراءات عبور الحدود. إضافة إلى ذلك، تواجه الاقتصادات النامية لجزر المحيط الهادئ تكاليف مرتفعة بسبب انخفاض كميات السلع فيها.

٤٣ - ساهم الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية<sup>(١١)</sup> والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا<sup>(١٢)</sup>، اللذان تم توقيعهما تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وانبثقت عنهما أيضاً عدة مبادرات متعددة الأطراف. على سبيل المثال، بدأ مصرف التنمية الآسيوي مؤخراً، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مشروعاً لتطوير طرق وخطوط ذات أولوية للسكك الحديدية العابرة لآسيا. ويتمثل التحدي الرئيسي لتواصل النقل في الوقت الحاضر في تحسين الربط بين الوسائط، على سبيل المثال، الربط بين الموانئ والطرق والسكك الحديدية. وسيكون من المهم أيضاً توسيع خطوط النقل المؤدية إلى المناطق الداخلية وتلك التي تمر عبر البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر وكذلك الخطوط المؤدية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وللمساعدة في تكامل الشبكات تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع اتفاق ثالث بين الحكومات يركز على الموانئ الدولية البرية عبر السكك الحديدية العابرة لآسيا وعبر شبكاته.

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعدات، المجلد ٢٣٢٣، الرقم ٤١٦٠٧.

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعدات، الرقم ٤٦١٧١.

## تيسير التجارة والنقل

٤٤ - يدرك الكثير من البلدان أهمية تبسيط إجراءات التجارة. ولهذا الغرض، تعتمد بشكل متزايد على تبادل البيانات الإلكترونية، وتسعى إلى إنشاء نوافذ إلكترونية وطنية وحيدة يستطيع التجار أن يقدموا الوثائق المطلوبة من خلالها وأن يدفعوا الرسوم ويحصلوا على وثائق التخليص. وبالرغم من أن اقتصادات مثل سنغافورة وجمهورية كوريا وهونغ كونغ، الصين، تنصدر العالم في هذا المجال، فلا يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من إنشاء نوافذ وطنية وحيدة، حتى تقبل سلطات الدول الشريكة البيانات الإلكترونية والوثائق الصادرة من خلال هذه النوافذ. وكثيراً ما تكون المشكلة هي عدم وجود تعاون وتنسيق بين الوكالات الوطنية داخل البلدان. ورغم أن هذه القضايا ذات طابع وطني، فهي تؤثر أيضاً على القدرة على الاتصال مع بلدان الجوار وبقية المنطقة. وأحد خيارات تحسين التعاون والتنسيق بين الوكالات هو أن تعين الحكومة وكالة وطنية رائدة وحيدة.

٤٥ - وتعتمد كفاءة النقل الدولي أيضاً بوجه عام على مواءمة النظم القانونية. ويبين برنامج عمل ألماتي<sup>(١٣)</sup> أن على البلدان النامية غير الساحلية أن تعتبر الاتفاقيات الدولية، والاتفاقات الإقليمية والثنائية، وسائل رئيسية للمواءمة والتبسيط والتوحيد. ومع ذلك، فقد تفاوت التقدم المحرز في إطار قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رقم ١١/٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الذي أوصى بأن تنضم البلدان في منطقة اللجنة إلى سبع اتفاقيات دولية. إذا لم ينضم من البلدان غير الساحلية البالغ عددها ١٢ بلداً في المنطقة إلا إلى أربع اتفاقيات من الاتفاقيات السبع في المتوسط ولم ينضم إلى الاتفاقيات السبع كلها سوى بلدان هما قيرغستان وأوزبكستان. علاوة على ذلك، فإن بعض بلدان المرور العابر المجاورة للبلدان غير الساحلية في المنطقة انضمت إلى اتفاقيات قليلة، الأمر الذي أدى إلى انقطاع بين المناطق الإقليمية فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات وهذا يقلل بشكل ملحوظ من فعاليتها.

## الاتصال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٦ - كان أبرز تطور في مجال الاتصال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الانتشار السريع لشبكات الهواتف المحمولة وخدماتها. ونتيجة لذلك، أصبحت خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية الآن في متناول عدد كبير من الفقراء. وفي المقابل تنخفض نسبة

(١٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني

نفاد الموجات ذات النطاق العريض بين البلدان النامية في المنطقة إلى ما يقل كثيراً من ١٠ في المائة. وإحدى العقبات الهامة التي تحول دون تحسين خدمات الإنترنت، هي تكلفة مد كابلات الألياف الضوئية على البر أو تحت البحر. ورغم ذلك، فقد أحرز بعض التقدم في منطقة المحيط الهادئ، حيث استفاد بعض أقل البلدان نمواً من ربطها بالكابلات الموجودة حالياً.

٤٧ - ومن أجل تعزيز إمكانيات الاتصال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستحتاج الحكومات إلى وضع سياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى الصعيد الوطني، من المهم وضع أطر تنظيمية تعمل على ما يلي: (أ) تشجيع تنمية أسواق عادلة وتنافسية؛ و (ب) وضع معايير وطنية متوافقة مع المعايير الدولية؛ و (ج) تشجيع استحداث التطبيقات المبتكرة، كالخدمات المصرفية المتنقلة. ولهذا الغرض، يُنصح بإنشاء جهات تنظيمية مستقلة يمكنها العمل في مصلحة الدولة والمستعملين النهائيين على السواء. وعلى المستوى الإقليمي، من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار إمكانية تحقيق التآزر بين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الهياكل الأساسية المادية.

### التواصل في مجال الطاقة

٤٨ - تعد الطاقة مُدخلًا بالغ الأهمية في عملية الإنتاج. ومن ثم، قد يؤدي حدوث انقطاع في توافرها، أو ارتفاع أسعارها، إلى عواقب اقتصادية خطيرة. لذلك يشكل أمن الطاقة هدفاً أساسياً، وهو يعني ثبات معدلات المعروض من الطاقة بالنسبة للدول التي تستوردها، وثبات الطلب عليها بالنسبة للدول التي تصدرها. وهناك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بلدان كبيرة مستوردة للطاقة وبلدان كبيرة مصدرة للطاقة، ويعني ذلك أن أمن الطاقة سيعزز بتحسين الربط المادي بين تلك البلدان وكذلك بين المؤسسات وهو ما سيعزز التعاون في المنطقة.

٤٩ - وفي ما يتعلق بإمكانات الاتصال، قد يكون من المفيد تحديد نقاط الاتصال اللازمة لربط الهياكل الأساسية، مع مراعاة احتياجات الاستثمار من منظور المنطقة بأكملها، وأخذ الزيادات المتوقعة في مجال الطلب على الطاقة بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل خط السكك الحديدية العابرة لآسيا والاتفاقيات المتعلقة به نماذج مفيدة. ومن المسائل المهمة الأخرى التي ينبغي النظر فيها على صعيد التعاون في مجال الطاقة، أمن وسلامة خطوط الأنابيب واعتماد سبل خفض معدلات الانبعاث الكربوني تركيز بقدر أكبر على الكفاءة وتحقيق فوائد أكبر من الموارد المتجددة. وفي الأخير، من المهم أن تطور المنطقة سوقاً للنفط الخام ومنتجات النفط والغاز تكون قوية وتتمتع بالسيولة وشفافة. ومن القوائم الأساسية لبناء هذه السوق: تحديد سعر مرجعي للنفط الخام يناسب المنطقة، والحصول على دعم من كبار المشترين والبائعين لضمان أحجام كافية للتبادل التجاري، وإنشاء هياكل أساسية

تخزينية ملائمة، ووضع إطار تنظيمي مساعد، وضمان أسواق مالية متينة تدعم التحوط والتداول. ولتشجيع التعاون على أساس مستدام في مجال الطاقة في المنطقة، قد يكون من المفيد إقامة حوار منظم على الصعيد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### قدرة الاتصال بين الناس

٥٠ - الاتصال بين الشعوب يمكن أن يساعد على تشجيع مزيد من الفهم المتبادل وتعميق الثقة، وعلى زيادة احترام للتنوع، الأمر الذي سيسهم في بناء ثقافة السلام. وتشكل منطقة آسيا والمحيط الهادئ مصدراً متنامياً من مصادر الهجرة، وهي أيضاً مقصد للهجرة الباحثين عن المؤهلات العليا والعمل في الخارج، وكذلك للمسافرين بغرض السياحة. وعلى الرغم من أن غالبية العمالة المهاجرة من آسيا والمحيط الهادئ تغادر المنطقة، فإن نسبة كبيرة تنتقل داخل المنطقة. ولإنشاء إطار قانوني للهجرة، بدأت المناطق دون الإقليمية، مثل منطقة شمال آسيا ومنطقة وسط آسيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تمضي قدماً بالفعل في إبرام اتفاقات متعددة الأطراف، بينما أنشأ بعض البلدان مذكرات تفاهم ثنائية ترسي مبادئ توجيهية وإجراءات بشأن حماية العمالة وعودة العاملين.

### التعاون المالي

٥١ - لدى المنطقة بالفعل عدد من مبادرات التعاون المالي. وتشمل هذه مبادرة شيانغ ماي التعددية، وصندوق السندات الآسيوي، ومبادرة سوق السندات الآسيوية. لكن معظم هذه المبادرات لا تزال في مراحلها المبكرة وذات نطاق وتغطية محدودين. وتحتاج المنطقة إلى هيكل مالي إقليمي أكثر تطوراً يمكنه أن يساعد فحسب في إدارة الأزمات المالية بل يمكنه أيضاً أن يوفر إمدادات كافية من التمويل الإنمائي.

٥٢ - ولتعزيز إدارة الأزمات، يمكن أن تستند المنطقة إلى مبادراتها الرائدة للتعاون المالي، وهي مبادرة شيانغ ماي التعددية. وسوف ينطوي ذلك على توسيع نطاق عضويتها لتشمل بلدانا هامة مثل أستراليا والهند والاتحاد الروسي، ويزيد أيضاً من حجم مجموع مواردها. وبإمكان مرفق استجابة للكوارث من هذا النوع يكون حسن التجهيز وإقليمياً بحق، أن يخفف الضغط على الحكومات لبناء احتياطات كبيرة من القطع الأجنبي. وفي الوقت نفسه، تحتاج المنطقة إلى طريقة لاستخدام مدخراتها الكبيرة لتلبية احتياجاتها الكبيرة أيضاً إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية. ومن أجل هذه الغاية، ستحتاج إلى تعميق أسواقها المالية ودمج أسواق رأس المال فيها. إضافة إلى ذلك، يمكنها أن تنظر في إنشاء صندوق إقليمي لتطوير الهياكل الأساسية ليتولى توظيف جزء صغير من احتياطي العملات الأجنبية في المنطقة لتمويل الهياكل الأساسية.

٥٣ - ومن العناصر الأخرى المطلوبة لإنشاء هيكل مالي إقليمي ما يلي: (أ) تحسين تنسيق أسعار الصرف لتيسير التجارة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ولكبح التخفيضات التنافسية في قيمة العملات؛ و (ب) تحقيق تعاون أوثق بين المصارف المركزية ومؤسسات التمويل لتيسير تبادل المعلومات وبناء القدرات على نطاق المنطقة في أقل بلدان المنطقة نمواً؛ و (ج) توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الهياكل الأساسية، وذلك ببناء قدرات صانعي القرارات، ولا سيما في صياغة النظم القانونية والتنظيمية، وكذلك في تطوير المشاريع وإدارتها؛ و (د) المشاركة الفعلية في المناقشات العالمية حول إصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان دعمه احتياجات التنمية في المنطقة.

## سادساً - بناء القدرات المنتجة في أقل البلدان نمواً

٥٤ - لكي تستفيد البلدان الأقل نمواً من زيادة قدرات الاتصال والتكامل على الصعيد الإقليمي، عليها أن تزيد قدراتها الإنتاجية. غير أن أقل البلدان نمواً لم تحقق في السنوات الأربعين الماضية، إلا القليل من التقدم في هذا المجال. فنصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل من عُشر حصتها في عدد سكان العالم، وكانت حصتها من الصادرات أقل من ٠,٢٥ في المائة وكانت مساهمتها في صادرات الصناعات التحويلية أقل من ٠,٢ في المائة (انظر الجدول ٣).

### الجدول ٣

حصّة أقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ من الإنتاج والتجارة على المستوى الدولي (بالنسبة المئوية)

| مؤشر                                  | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد السكان                            | ٣,١٨ | ٣,٢١ | ٣,٤٤ | ٣,٦٥ | ٣,٨٣ | ٣,٧٨ | ٣,٨٦ |
| الناتج المحلي الإجمالي                | ٠,٤٣ | ٠,٢٢ | ٠,١٨ | ٠,٢٢ | ٠,٢٣ | ٠,٢٤ | ٠,٢٥ |
| الصناعات التحويلية،<br>القيمة المضافة | ٠,٦٠ | ٠,١٤ | ٠,١٦ | ٠,١٦ | ٠,٢٠ | ٠,٣١ | ٠,٥٨ |
| صادرات السلع                          | ٠,١١ | ٠,١٢ | ٠,٠٩ | ٠,١٧ | ٠,١٩ | ٠,١٩ | ٠,٢٤ |
| صادرات الصناعات<br>التحويلية          | ٠,٠١ | ٠,٠٦ | ٠,٠٧ | ٠,١٦ | ٠,١٢ | ٠,٠٤ | ٠,٠١ |
| صادرات التقنية العالية                | ..   | ..   | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠١ | ٠,٠٠ | ..   |

المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بناء على بيانات من البنك الدولي.

٥٥ - وبتجديد التركيز على بناء القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، يمكن أن يعاد الإنتاج من جديد إلى صُلب جدول أعمال التنمية. ولكن ذلك لا ينبغي أن يعني مجرد إنتاج المزيد من البضائع والخدمات الموجودة، فالبلدان الأقل نمواً تحتاج إلى توسيع نطاق أنواع السلع التي تنتجها. ويتبين من التجارب السابقة أنه مع نمو الاقتصادات، يتسع كثيراً نطاق ما تنتجه وتصدره من المنتجات. وتتطلب زيادة الناتج في أقل البلدان نمواً تنوعاً مماثلاً.

٥٦ - ومع زيادة تنوع الاقتصادات، فإنها تتجه أيضاً نحو تصدير المنتجات التي يصدرها عدد أقل من البلدان الأخرى، وهذا يعني عموماً إنتاج كميات أكبر من السلع الحصرية مصنعة، بدلاً من صادرات أكثر شيوعاً، كالزيوت النباتية أو الأسماك أو المنسوجات أو الملابس الجاهزة أو منتجات التعدين. وبلدان المنطقة التي تتمتع بإنتاج أكثر تنوعاً وخليط منتجات أكثر حصرية، هي أستراليا والصين والهند واليابان. وعلى نقيض ذلك لم تتجه أقل البلدان نمواً إلى تنوع منتجاتها، ولا تزال تنتج سلعا عادية إلى حد بعيد. ويسود الوضع نفسه في جميع الاقتصادات النامية لجزر المحيط الهادئ. ويرجع ذلك، إلى حد ما، إلى صغر حجم أسواقها، إذ تواجه تلك الاقتصادات بسببه صعوبات متأصلة تعوق عملية التنوع فيها.

٥٧ - يمكن أن تواجه البلدان التي تبتغي التنوع منافسة لأن معظم البلدان الأخرى تسعى للتحرك في اتجاه مماثل. فبين عامي ١٩٨٤-٢٠٠٩ ازداد معدل تنوع منتجات البلدان المشاركة في التجارة الدولية، في المتوسط، من ٩٦٨ إلى ٨٦٨ منتجاً. فضلاً عن ذلك فقد ازداد عدد البلدان التي تصدر مزيجاً مماثلاً من المنتجات بالنسبة لكل دولة في المتوسط من ٤١ إلى ٩١ بلداً.

٥٨ - تعتمد عملية التنوع على المسار: فالمنتجات التي ينتجها بلد ما اليوم تؤثر على تلك التي سيكون بمقدوره إنتاجها غداً. ونتيجة لذلك، فمن شأن التنوع الهادف إلى إنتاج بعض المنتجات أن يزيد في مجموع الإمكانيات المتاحة لإجراء مزيد من التنوع. وينبغي لأفقر البلدان أن تختار أنسب المنتجات الجديدة لتحقيق تنوع استراتيجي، وستكون المنتجات الأسهل هي تلك التي تكون القدرات المطلوبة لإنتاجها شبيهة بتلك الموجودة مسبقاً.

٥٩ - ولدى تقييم المستوى الحالي للطاقة الإنتاجية، يمكن افتراض أن أقل القدرات ستكون موجودة في أقل البلدان تنوعاً، تلك التي تكون فيها أحلاط المنتجات مماثلة لتلك الموجودة لدى العديد من البلدان الأخرى. وبالإمكان الجمع بين هذه المعلومات المتعلقة بالتنوع ومقاييس أخرى من أجل الوصول إلى "مؤشر" مركب "للطاقة الإنتاجية".

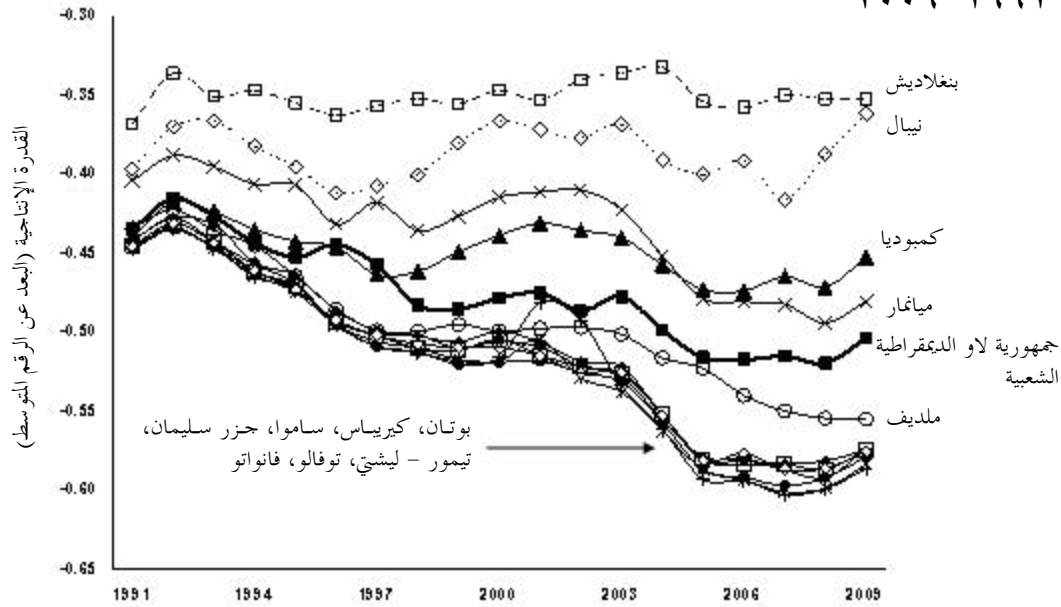
٦٠ - وترد النتائج الخاصة بأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ مبينة في الشكل الرابع الذي يتضمن مقارنة بين مستوى القدرة الإنتاجية في كل بلد بالمتوسط العالمي على مدى

فترة من الزمن. وقد احتفظت بنغلاديش ونيبال بمرتبتيهما فيما تراجعت كل البلدان الأخرى بصفة عامة رغم حدوث زيادات في الفترة الأخيرة، لا لأنها خفضت من قدرتها الإنتاجية، ولكن لأنها تقدمت على نحو أبطأ من البلدان الأخرى. ويبين هذا الأمر الظروف الخاصة التي تواجهها هذه البلدان والحاجة لمساعدة واستراتيجيات ذات أهداف محددة بشكل أفضل من أجل تحسين القدرة الإنتاجية.

#### الشكل الرابع

تطور متوسط القدرة الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

٢٠٠٩-١٩٩١



المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

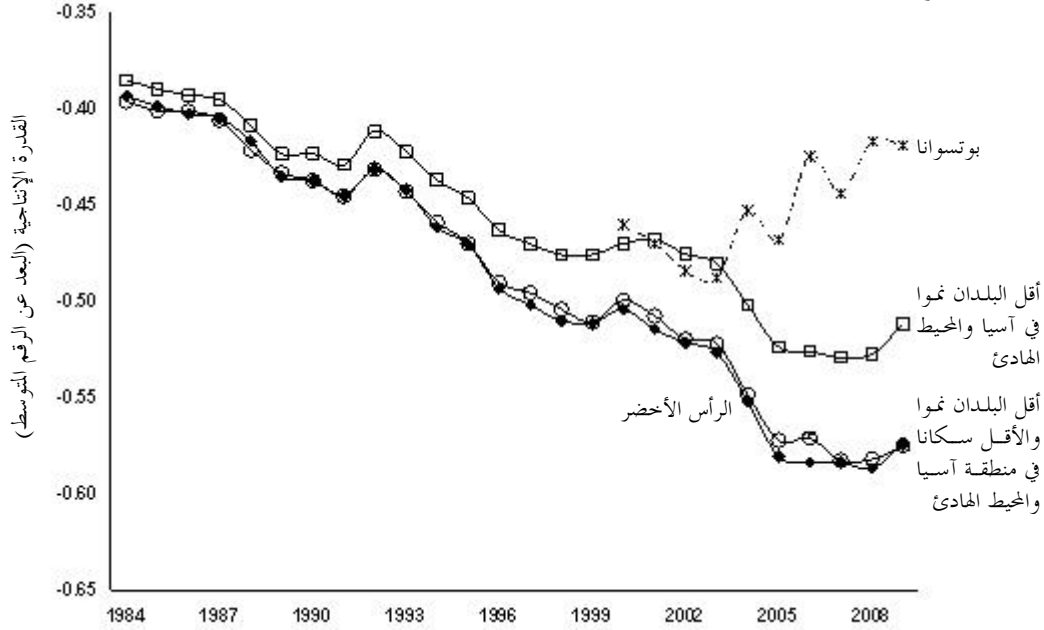
٦١ - وينبغي التأكيد على أن بإمكان البلدان الصغيرة التي هي ضمن أقل البلدان نمواً أن ترفع من الناتج الإجمالي المحلي للفرد، ومن ثم من احتمالات رفعها من قائمة أقل البلدان نمواً، عن طريق استغلال وتوسيع خدمات السياحة والخدمات الأخرى.

٦٢ - وتشير التحليلات إلى أنه، بعد التوصل إلى التحكم بحجم السكان وبمستوى القدرة الإنتاجية، يؤدي حدوث زيادة بنسبة ١ في المائة في عائدات السياحة إلى زيادة الناتج الإجمالي لبلد ما بما يقارب ٠,٢٥ في المائة. وبإمكان البلدين الأقل نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، اللذين أوصي مسبقاً برفعهما من قائمة أقل البلدان نمواً، أن يسلكا طريقاً مماثلاً. وفي

ما يتعلق بمليديف، التي رفع اسمها من القائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تمثل السياحة ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ما يتعلق بسماموا، التي ينتظر أن يرفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٤، تشكل السياحة ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

#### الشكل الخامس

تطور القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والبلدان الأخرى التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، ١٩٨٤-٢٠٠٩



المصدر: أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

٦٣ - ويمكن أن تعزز السياحة التنمية في البلدان الأقل سكاناً. ولكن، على المدى الطويل، تكون أحدى وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة لمعظم الاقتصادات هي زيادة القدرة الإنتاجية بإنتاج سلع أكثر تعقيداً. ثم إن تحقيق تكامل إقليمي أكبر يمكن أن يساعد في هذا الصدد. وخلال العقدَيْن الأخيرَيْن، ومع اشتداد العولمة، أعاد الإقليم توجيه ناتجه إلى بقية العالم. فكما هو مبين في الشكل الخامس أعلاه، انخفضت القدرة الإنتاجية التي وجهها الإقليم حصرياً إلى الداخل بين عامي ١٩٨٤ و ٢٠٠٨ من ٤٠ في المائة إلى ١٤ في المائة، فيما ارتفعت القدرات الموجهة لخدمة الصادرات داخل الإقليم وخارجه من ٢٢ في المائة إلى ٤٨ في المائة. وبالرغم من أن السوق الخارجية مهمة دون شك، فإن السوق الإقليمية الداخلية هي التي تتيح، بصفة عامة، الفرص الملائمة للانتقال إلى منتجات أكثر تعقيداً،

إذ تعمل بوصفها ميدانا للتدريب من أجل التصدير إلى بقية العالم. ومن هنا، فإن تيسير التجارة الإقليمية الداخلية يعزز كذلك القدرات الإنتاجية.

٦٤ - وليست زيادة القدرات الإنتاجية مسألة تتطلب الاستغلال الأكثر كفاءة للميزة النسبية الموجودة فحسب، بل تتطلب استكشاف أنشطة اقتصادية جديدة ونهجاً أكثر استراتيجية نحو بناء قدرات لإنتاج سلع تكون أكثر خصوصية ولا ينتجها سوى بلدان أكثر تنوعاً.

٦٥ - وثمة استراتيجية عملية يمكن أن تعتمد عليها أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها الإنتاجية، وهي جعل تلك القدرات تنشأ أو تُكتسب ضمن عملية التنوع الاستراتيجي هذه من خلال تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص، مع دور داعم يضطلع به الشركاء في التنمية. وتشمل هذه الاستراتيجية ثلاث عمليات رئيسية يمكنها، عندما يتم تفعيلها، أن تعمل كلوغاريتم لاكتشاف واكتساب ونشر القدرات الإنتاجية المطلوبة للاقتصادات النامية من أجل اللحاق بركب اقتصادات أكثر نمواً.

٦٦ - فالعملية الأولى هي التنوع من خلال التجديد الاستراتيجي للمنتجات، ومن ذلك تحديد وإنتاج منتجات تكون جديدة بالنسبة للشركات أو المزارع في الاقتصاد وتكون أيضاً أكثر تعقيداً وثباتاً لتحقيق مزيد من التنوع. والعملية الثانية هي انتقاء نماذج أعمال تلك الشركات والمزارع التي كانت ناجحة في عملية التنوع. والعملية الثالثة هي توسيع نطاق نماذج الأعمال الناجحة واستغلال السوق الجديدة. ومن المهم بالنسبة للاستراتيجية أن تتكرر هذه العمليات بصفة مستمرة.

٦٧ - وقد بينت تجربة البلدان المتقدمة والبلدان الحديثة التصنيع الدور الحاسم الذي يلعبه التدخل القوي والفعلي الذي تضطلع به "الدولة القائمة بعملية التنمية" في المراحل الأولى. ويرد في ما يلي وصف الخطوط العريضة لجدول أعمال للسياسات من أجل العمل على الصعيد الوطني، وكذلك لشراكة عالمية من أجل تنفيذ الاستراتيجية لزيادة القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى نتائج حوار السياسات الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع حكومة بنغلاديش في دكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (E/ESCAP/66/6).

## إطار السياسات الوطنية

إطار لسياسات الاقتصاد الكلي مستقر وملائم للاستثمار

٦٨ - ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تحافظ على أسس قوية للاقتصاد الكلي. وتحتاج البلدان إلى استخدام مجموعة كاملة من السياسات المناسبة لمكافحة اختلالات الدورات الاقتصادية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي في وجه الصدمات، وذلك بغية تلافي التقلبات الاقتصادية المفاجئة.

السياسات الصناعية وتطوير الهياكل الأساسية

٦٩ - إن تدخل القطاع العام الفعلي مطلوب من أجل إنشاء الهياكل الأساسية ووضع التدابير التشجيعية التي تغطيها السياسات الصناعية، بما في ذلك حماية الصناعات الناشئة المقدمة لصناعة محلية في المراحل الأولى من النمو. ويمكن أن يكون للاستثمار العام دور استباقي في تطوير الهياكل الأساسية، وأن يكون عاملاً حافزاً للشركات بين القطاعين العام والخاص عن طريق استحداث دورة قوية من الاستثمار وحفز النمو الشامل.

حشد الموارد المحلية

٧٠ - وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تدعم بناء نظام مالي متنوع وشامل ومقنن جيداً، يشجع الادخار ويوجهه نحو الاستثمارات المنتجة. وينبغي أيضاً أن يزيد العرض على الصعيد المحلي من الرساميل الطويلة الأجل من خلال إنشاء أسواق رؤوس الأموال المحلية، وصناديق رؤوس الأموال المحازفة، ومؤسسات الإقراض لأجل، ومصارف التنمية الصناعية من أجل توفير التمويل المطلوب لاستحداث القدرات الإنتاجية الجديدة.

رفع المستوى التكنولوجي

٧١ - وثمة حاجة إلى بناء قدرات أقل البلدان نمواً في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير من خلال برامج وطنية وبدعم من جانب المؤسسات والبرامج الدولية. ولذلك ينبغي أن تُيسر البلدان المتقدمة النمو نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً، كما هو مطلوب بموجب الفقرة ٢ من المادة ٦٦ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وقد آن الأوان كذلك للنظر في إنشاء مصرف للتكنولوجيا من أجل أقل البلدان نمواً، يمكنه أن يشجع نقل التكنولوجيات الرئيسية، بما في ذلك التكنولوجيات التي تستخدم لصالح الفقراء، والتكنولوجيات المراعية للبيئة والتكنولوجيات الزراعية وتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

## شركات عالمية داعمة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً

التمويل من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية

٧٢ - إن السياسات الرامية إلى تسخير إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر جديرة بأن تحفز المستثمر المنتج، وتبني القدرات التكنولوجية، وتطور الهياكل الأساسية، وتقوي الروابط داخل القطاعات وبينها، وبين الشركات المختلفة. ويمكن أيضاً أن يعتمد أقل البلدان نمواً سياسات ذات صلة بذلك، كاشتراطات الأداء، من أجل تيسير نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وكما لوحظ آنفاً، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من البلدان النامية الأخرى داخل الإقليم، يعزز الاختيارات أمامها. ويمكن أن يساعد شركاء التنمية في تشجيع الاستثمار باعتماد جملة سياسات من بينها تسخير المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير غطاء ضد المخاطر وبناء القدرات من أجل تنمية المشاريع.

٧٣ - وينبغي أن تبذل جهود من أجل مواصلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في عملية التنمية. وثمة حاجة إلى إنشاء صناديق مواضيعية لأغراض خاصة، تركز لأقل البلدان نمواً، مثل صندوق لتحقيق استقرار السلع، وصندوق للتكنولوجيا، وصندوق للتنويع، وصناديق متعلقة بالبيئة. ويجب أن تكون المعونة المقدمة من أجل تحقيق أهداف "جديدة" إضافية فعلاً ولا ينبغي أن تستعمل موارد من تلك المخصصة لأهداف أخرى متفق عليها دولياً.

## الوصول إلى الأسواق والمعونة من أجل التجارة

٧٤ - ينبغي أن يتاح لأقل البلدان نمواً إمكانيات محسنة وقابلة للتنبؤ للوصول إلى الأسواق وأن تمنح دعماً لإنشاء قدرة على إنتاج صادرات تكون قادرة على المنافسة من حيث التكلفة والنوعية، وهياكل أساسية جديدة تخدم التجارة. وإن وضع قواعد أكثر شفافية وأبسط بشأن بلد المنشأ وقائمة منتجات أشمل يمكن أن يحسن الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم وقيّمته. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تكون في وضع يسمح لها أن تنفذ بصفة تامة قواعد الوصول إلى الأسواق الخالية من الرسوم الجمركية والحصص، كما هو متفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري، أن تفعل ذلك<sup>(١٤)</sup>.

٧٥ - وينبغي أن تكون المعونة المقدمة لصالح التجارة مركزة على مساعدة أقل البلدان نمواً على بناء هياكل أساسية إنتاجية وقدرات تجارية من أجل تمكينها من المشاركة الفعلية في

(١٤) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الشبكي

<http://docsonline.wto.org>.

النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن تواءم المعونة المقدمة من أجل التجارة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في الاهتمام في ما يتعلق بصرف الأموال.

التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف والتعاون الإقليمي

٧٦ - مع صعود بلدان ناشئة في المنطقة بوصفها أقطاب النمو في الاقتصاد العالمي، أضحت التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف والتعاون الإقليمي استراتيجيات قابلة للتطبيق من أجل التنمية. ولعدد متزايد من البلدان، بما فيها الاتحاد الروسي وتايلند وسنغافورة والصين وماليزيا والهند، برامج متطورة جداً من أجل مساعدة البلدان النامية الأخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً الموجودة في الجوار. وينبغي مواصلة تشجيع هذه المبادرات وتوسيع نطاقها.

٧٧ - خرجت منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الأزمة المالية العالمية في شكل محرك للنمو وركيزة لاستقرار الاقتصاد العالمي. وتتوفر لهذه المنطقة الآن فرصة تاريخية لإعادة توازن بنيتها الاقتصادية وفق ما يخدم مصلحتها بغية استدامة حيويتها بروابط معززة وتنمية إقليمية متوازنة، ولجعل القرن الحادي والعشرين حقاً قرن آسيا والمحيط الهادئ.